

الذي في قوله تعالى
والله اعلم
بما كنا
نقول
والله اعلم
بما كنا
نقول

والاجابة للفظ اصل ولا حاجة لايوارد هذه على كلامه لان
والخطا ما قبل العمد الصادق يشما العمد وان المصدرا اذا وقع
جوازا بالشرط واقترون بالفاجر يجرى اهراس فالعقد هو هنا فليمر
موجب قوله بمخافة اي بمخافة عاوي العاقلة اي فالعاقلة لا تجزى الى
الخطا وشما العمد ولا تجزى الى العمد ولا صلحا عن العمد ولا اعتبارا بالجناس
ذلك عن ابن عباس نعم ان صدقت العاقلة المعترفة بالجناس جملت عنة
ولو كانت العاقلة من الواوينة المال وهو الالهام قوله على سبيل الواساة
اي الالهام والتوسعة كما في الرعااة والكفاة قوله في ذلك سبب
اي في النفس الكاملة بكونه واسلام وحرية كما ياتي قوله المسمى بشبه
العمد وجه تسميته بذلك انه شبه العمد في اعتبار القصد في او غير خفية
اي يجب ينسب القتل اليها لا غير قلم لا يعموا فقه قوله في قوله انه
الصواب اسقاطه لان موافقة القدر هدر فاقبل قوله الا ان الخبلس
هزة ان لو يعموا بعد الا الاستتاحة وحوالة قتل السوط بالجريد او
عطف بيان من قتل الاول وقوله ما ية بالشعب اسم ان موجزا وعبرها
في قتل عمد الخطا مقيد بقوله في بطون فها خبر مقدم اولادها مستدا موحى قوله
لقد لامة القاتلة هذا ظاهر في قومي البدن اما لو كان طفلا او هربا او
بضطر فاختتقانه يكون من العمد المتقدم لان الامة التلووم تقتل عاوا
من زجر وهذا نظريا قيل فيما لا يبره ارج قوله جهات لا يخفى انه عمدون بذكر
الجهة الاولى ولم يعنون عن الضميرين بل ادخل في الاولى وهذا غير
سابق فتأمل قوله ولا الغريد في نسخة العديد والاولى هي الظاهر قوله
في ذلك من ادخل قوله اي قد منها للمنا المفعول قوله الا قسيه فالاقبال
من من وهم الاحق ثم يتبع ثم اعام ثم بنوم كالان قوله المصنوع هو
ناقص القتل قوله ومعتقون لا عيانا المنع ومعتقون وكل من عصبه
معتق كعتق قوله ومعتقون في تخلفهم كعتق فعلمهم بضع دينار ان
كانوا اعتبا وال فربعه ويومر عليهم جب الملك لا الهوس فلو كان
سورة للمنا عبد ولرجل ثلثه فاعتقاه وهما اعتيان فعلي ولي المواة كما جها
ثلثا بضع دينار وعلى الرجل ثلثه فان اختلفا فاعل حكمه فان كان
الرجل غنيا دون ولي المواة فعليه ثلث بضع دينار وعلى وليه ثلثا
مربعه او ثلثه فعليه ثلث ربع دينار وعلى وليه ثلث بضعه وهكذا
قيل

ولا بنا فيه كونهما
واجبة عليهم لما
فيه من الرق
بغ

انما
كذلك

كل من خشي ان يذبح
وانه حال المصطفى
وانه حال المصطفى
وانه حال المصطفى

قوله عقلت ذوقا ارحام وتقدم عليهم الاخوة للام كما في قوله المنهج
قوله عقلت المال اي عن المسلم قوله فعلمه على الباني ونحوه بل عليه كعاقلة
دبه نفس كاملة هو محوي قوله وصفاته من بعقل خمسة هي في الحقيقة
سبعة الذوات وعدم العقد والكربة والكيوغ والعتل والتفاق الذي
وان الالبون اصلا وقدمها فتمام قوله من يملك اي اخر السنة ومن
مات في اثنا سنة فلا يلى عليه من واجبها بخلاف من مات بعدها او
قاربا وما ذكره علم ان من عسر اخرها لم يجب عليه شي وان كان موجزا
قيل او ليس بوجبه انظر قوله فاضلا على ما ينبغي له في الكفاة اي في
العمر الفال ليه قوله او قد رها بالجر عطف اعاب العشر بركاي او دون قسها
من العفتة قوله وفوقه دينار ثم يجمع الحاصل ويشترى به الولد
من الابل وهو ثلث الدية فان عثر القوم من العاقلة بحيث يزيد
الماخوذ منه على الواجب فعرضه بالقسط سم وانظر ههنا القتل
بربع دينار فقط قوله الجنان بده على العبد وانما جازت فستعلق برقبته
قوله والالطوا في تمديد قوله وشرايط وجوب الغصاص اربعة الى عيات
المناج اركان العود في النفس ثلاثة قتل وقتل وشرايط وجوب الغصاص
من اي من اربعة اظلمة وفي القتل عصية اي على قاتله ثور قال وسرط
فيه ما من اي من اربعة اظلمة وفي القتل عصية اي على قاتله ثور
قال وسرط في القاتل امران الغرائم للاحكام ومكافاة حال الجنان
بانه بضعه فتماله باسلام او امان او حررية كاملة او اصلية او مضافة
قوله والدايعني من النسب قوله فلا يقصص بقتل ولد الخ اي وان
كانه والدا كما في والو لمسلم سم قال ابن كج ولو حتم فاض بقتل والد
بواده نقض حكمه قوله اي ما لم يذبحه كالبهيمة والا يقتل بالموالد كل من له
ورادة وان عك ولو اثنى من جهة الامم جلا حله حكمه بقتل المسلم بالعاوي
او الحر بالرقية ولا يتقطن ب زق فل يكون هوسيا في عدمه اعترض
بان والوالوا قصص منه كان هو الذي تسبب في عدم نفسه بقتله ولده
فالواجب لا يكون سببا واجيب بان الولد سبب بعد ان لو اراه يحصل قتل
الرجل اياه فقد خففه لو لم يسمي في عدم ابيه واعتراف المناصر اللقائي
والجواب لانه في هذه سم العباد كما ينظر حكم المرحوم التي منها العمام فان
المان ضيق الزن قوله والا وجد انه لا يقتل به مطلقا معتد قوله فوري

قوله والاشبه
انه يقتل بضعفه